

# الكويت.. إلى أين؟ التحديات ومستقبل النموذج الديمقراطي

عبد الله الشايحي (\*)

رئيس وحدة الدراسات الأمريكية،

وأستاذ في قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

## مقدمة

وصلت حمى الانتخابات إلى أوجها هذا العام في الشرق الأوسط، فقد أتت نتائج انتخابات كل من العراق ولبنان والكويت وإيران وإسرائيل لتسلط الضوء على النقلة الكبيرة الحاصلة في ميزان القوى الداخلية في كل من هذه الدول، حيث قامت الأحزاب بتعبئة التيارات السياسية، مطلقة العنان لتغييرات جوهرية آلت بدورها إلى بروز نزعات وقوى جديدة. وهناك جدل دائر حول العوامل التي بلورت مثل هذه النقلة الهائلة، حيث يعتقد البعض أن من أهم هذه العوامل المنافسة الضروس التي حمي وطيسها بين القوى الداخلية في هذه الدول، وتوق هذه الشعوب إلى التغيير، بالإضافة إلى الشرارة التي أوقدها الناصيون الأمريكيون حين غيروا مجرى التاريخ بانتخابهم باراك حسين أوباما كأول رئيس «غير أبيض» للولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكن الانتخابات البرلمانية الكويتية بمنأى عن هذه الموجة، فكانت النتائج غير مسبوقة ومفاجئة. فقد دخلت المرأة الكويتية التاريخ بفوزها بأربعة مقاعد في البرلمان، في حين أخفقت الجماعات السياسية المنظمة، وخصوصاً الجماعات الإسلامية. وفي الوقت ذاته، أثبتت قوى سياسية - اجتماعية جديدة ذات طابع قبلي ثقلها ونفوذها في الانتخابات، فأبرمت تحالفات جديدة في ضوءها، ودخلت تحالفات قديمة طي النسيان. وعلى الرغم من أن بعض الكتاب والمراقبين قد تنفّس الصعداء من جراء التراجع الذي شهدته الكتل التنظيمية الإسلامية على الساحة السياسية الكويتية، كما كان جلياً في العديد من هذه الدول<sup>(١)</sup>، إلا أن البعض الآخر قلّل

docshayji@hotmail.com.

(\*) البريد الإلكتروني:

Joshua Muravchick, «Islamists Lose Ground in the Middle East: Kuwait's Election is Part of (١)

Positive Trend,» *Wall Street Journal*, 1/6/2009, and Michael Brown, «Electoral and Constitutional Reforms Needed to Resolve Kuwait's Political Paralysis,» Carnegie Endowment for International Peace,

25 June 2009, < <http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=23342> > .

من أهمية هذه النتائج، معتبراً إياها مجرد عثرة عابرة على باب الصعود الوشيك الذي سوف تحقّقه هذه الكتلة<sup>(٢)</sup>.

في مسحها السنوي عن الحريات السياسية والمدنية في العالم، الذي صدر كتقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، صرّحت فريدم هاوس (Freedom House) أن «عام ٢٠٠٨ شهد تراجعاً للحرية في العالم، وللسنة الثالثة على التوالي، ومع ذلك فإن سرعة التراجع في تضائل، وتبقى الديمقراطية «نظام الحكم الوحيد الذي يستدعي الاحترام حول العالم»، حيث يُظهر المسح أن ٨٩ من الـ ١٩٣ دولة التي تمّ مسحها تتمتع بالحرية، وهي تمثّل ٤٦ بالمئة من سكان العالم، في حين إن ٤٢ بالمئة دولة صنّفت على أنّها «غير حرة»، والمتمثلة في الـ ٣٤ بالمئة المتبقية من سكان العالم، علماً بأن الصين تمثل ثلاثة أخماس

**يشهد الكثيرون بأن الكويت هي من أكثر البلدان العربية ديمقراطية، وقد صمدت ديمقراطيتها تجاه أصعب الظروف، وما زالت الحريات السياسية فيها إلى تزايد.**

هذا المجموع تقريباً. كما يصنّف مسح فريدم هاوس دولاً، كالكويت والمغرب والأردن ولبنان واليمن والبحرين، على أنّها «تتمتع بالحرية بشكل جزئي»، أما بقية الأقطار العربية فتقع كلها في خانة الدول الـ «غير حرة»<sup>(٣)</sup>.

إن نظام الحكم الفريد الذي تتمتع به الكويت، والعلاقة المميزة التي تربط الأسرة الحاكمة (أسرة الصباح) بعامة الشعب، والممتدة إلى عام ١٧٥٦ - امتازت خلالها بالحكم المتواصل (إلا في السبعة أشهر التي وقعت فيها الكويت تحت الاحتلال العراقي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١)، وبالتعايش الودّي بين الحاكم ودوائره الحكومية في ضوء صيغة تقاسم السلطة - كلها تشهد على طبيعة مبدأ «الشورى والإجماع» الذي تخلّل هذه العلاقة على مدى قرنين ونصف قرن من الزمن. وهذا ما يلاحظه المحلّلون والمؤسسات الفكرية الغربية عندما يشهدون بأن «الكويت وعلى رغم كونها تُحكم من قبل ملك مورّث، إلا أنّها تعدّ من أكثر الدول ديمقراطية في العالم العربي»، بينما يرى محلل آخر «أن الانتخابات عادةً ما تعيد ترتيب الأوراق، إلا أنّها بالكاد تحلّ المشاكل العالقة... إذ إن الأزمة الحقيقية في هذا البلد (يقصد الكويت) لا تكمن في مدى حيوية النقاش الدائر فيه، وإنما في عدم توصله إلى نتيجة نهائية»<sup>(٤)</sup>.

لقد مارست هذه الدولة الصغيرة التمثيل السياسي منذ تأسيسها ككيان مستقل على

(٢) وقد ورد في جريدة الأنباء على لسان كل من وليد الطبطبائي ومبارك الدولية - وهما نائبان سلفيان في البرلمان وعضوان في الحركة الدستورية الإسلامية - بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ٩ حزيران/يونيو على التوالي، قولهما بأن حدة المنافسة وسوء التنسيق بين الإسلاميين وتدخل الحكومة كلها عوامل أسهمت في تراجع الإسلاميين وبأنهم يعتزمون إعادة تنظيم أنفسهم للدخول بقوة في المرة القادمة.

(٣) Arch Puddington, «Freedom in the World 2009: Setbacks and Resilience», Freedom House, 12 January 2009, <http://pomed.org/blog/2009/01/freedom-house-freedom-in-the-world-2009.html> .

Muravchick, Ibid., and Brown, Ibid.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

الساحل الشرقي للخليج العربي في منتصف القرن الثامن عشر، وتحت مظلة صيغة تقاسم السلطة بين الحاكم والمحكوم، كما أنها قامت بمأسسة مثل هكذا ممارسة في عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٨، وذلك من خلال تعيين مجلس الشورى، الذي أقرن بدوره أول مجلس منتخب في المنطقة، وهو المجلس التشريعي بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩.

وبُعيد استقلالها الكامل عن بريطانيا العظمى عام ١٩٦١، سريعا ما انتقلت الكويت صوب آفاق الدولة المؤسساتية، حيث اُنتخب التجمع الدستوري في عام ١٩٦٢ ليقدم حينئذ مسودة أول دستور مكتوب تشهده المنطقة في السنة ذاتها، ثم أعقب ذلك انتخاب أول برلمان (مجلس الأمة) في عام ١٩٦٣. لذا، تعدّ تجربة الكويت السياسية في نشر الليبرالية فيها خلال العقود الخمسة المنصرمة مثالا أصيلاً لمفهوم تقاسم السلطة والتمثيل السياسي، كما إنها «قدمت نموذجاً رائداً يلغي النظرة الاستثنائية تجاه الخليج على أنه منطقة تستعصي فيها التوجّهات الديمقراطية إلى حدّ بعيد»<sup>(٥)</sup>.

هناك عدة عوامل سياسية - اجتماعية داخلية ساعدت على حصول ذلك، أبرزها وجود قائد متمثل في شخص الأمير عبد الله السالم الصباح، وهو الذي آمن بالتوجّهات الديمقراطية، وفسح المجال أمام تقليص نفوذ الأسرة الحاكمة في الحكم؛ كما كان للعوامل الخارجية والإقليمية دور في المعادلة، خصوصاً التهديد العراقي بضمّ الكويت إلى أراضيه إبان الأيام القليلة التي أعقبت استقلالها. كلّ هذه العوامل دفعت النخب الحاكمة إلى المباشرة في عملية تأسيس الدولة، وترسيخ مؤسساتها، للمُضي قدماً نحو تحقيق دولة وطنية حديثة قادرة على تسخير التحديث لمصلحتها، كي لا تكون عُرضة للتأخر في مسيرة التطور السياسي<sup>(٦)</sup>. فكشفت الكويت عن نظامها السياسي في الوقت الذي كانت فيه هذه الممارسة تعدّ مفهوماً غريباً في المنطقة، كما استخدمته كوسيلة دفاعية لمواجهة التحديات التي تحدق بالدولة الوطنية الحديثة. وقد تكرر هذا المشهد في عام ١٩٩٢ عندما قام الشيخ جابر الأحمد الصباح بإعادة تنصيب مجلس الأمة المنحلّ بعد الضربة التي تعرّضت لها دولة الكويت نتيجة غزو صدام حسين لها وعملية تحريرها بعد ذلك<sup>(٧)</sup>.

لقد صمدت الديمقراطية الكويتية في وجه أعتى الاضطرابات التي عصفت بالبلاد، فاستمرت بالنهوض والتوسع التدريجي لتصبح أكثر شمولية وأكثر تمثيلاً. فاستطاعت المرأة الكويتية أن تحصل على حقّ التصويت في عام ٢٠٠٥ لتشارك في الانتخابات الثلاثة الأخيرة، محطمة كلّ القيود في انتخابات ٢٠٠٩. ومن الجوانب اللافتة للانتباه هو الارتفاع الكبير في

Jill Crystal and Abdullah Al-Shayeh, «The Pro-Democratic Agenda in Kuwait: Structures and Context,» in: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998), chap. 5. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968).

Abdullah Al-Shayeh, «Democratization in Kuwait: The National Assembly as a Strategy for Survival,» (Ph.D. Dissertation, University of Texas, Austin, TX, 1988).

أعداد الناخبين مقارنة بالعدد الذي سُجِّل في انتخابات أول مجلس أمة عام ١٩٦٣. فبعد أن كان عدد الناخبين يقارب الـ ١٧,٠٠٠ ناخب في عشر دوائر انتخابية، ازداد ليصل إلى حوالي ٤٠٠,٠٠٠ ناخب وناخبة في خمس دوائر انتخابية يصوّتون لانتخاب ٥٠ عضواً في مجلس الأمة، بينما كان عدد الدوائر الانتخابية بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٦ هو ٢٥ دائرة.

في الواقع، كانت تجربة الكويت الرائدة والمهمة للآخرين مصدر رهبة وإعجاب للكويتيين الذين يشعرون بتميزهم من غيرهم، ويكنّون مشاعر الفخر تجاه نظامهم والأصدقاء التي أحدثها نتيجة استخدامه مبدأ «القوة الناعمة» (Soft Power). ومبدأ القوة الناعمة هو اصطلاح جديد طرحه جوزيف ناي في الثمانينيات، ويقصد به «قدرة دولة ما على إقناع الدول الأخرى بالقيام بما تريده من دون اللجوء إلى استخدام القوة أو الإكراه»<sup>(٨)</sup>. ففي هذا السياق، كتبت جريدة النيويورك تايمز: «في منطقة تسودها الأوتوقراطية، أثبتت الكويت بأنها استثناء جدير بالملاحظة، فبرلمانها المنتخب والموسوم بـ «كثرة مشاكسته» يحدّد مُرتّب الأمير ويعتبر مصدر الدولة الأوحد للتشريع»<sup>(٩)</sup>.

لقد أعطت الكويت خلال ما يقرب من خمسين عاماً نموذجاً لما يمكن أن يحدث لكيان صغير قادر على تسخير ثروته النفطية، وأن ينجو في داخل بيئة معادية ليستثمر عائدات نفطه في خدمة شعبه، بالإضافة إلى استثمار هذه الثروة في مساعدة الشعوب والدول الأقل حظاً في المنطقة العربية والعالم عن طريق إقامة مشاريع تنموية ضخمة. هذه هي القوة الناعمة التي تفخر الكويت بامتلاكها بعد أن جعلت اسم دولة صغيرة مثلها يرتبط مع دول إقليمية وعالمية أكثر قوة ونفوذاً<sup>(١٠)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن الكويت قد عملت جاهدة خلال الستينيات على صعيدين، فقد عمدت إلى تشييد بنيتها التحتية، وفي الوقت ذاته قامت بمد يد العون إلى الدول العربية الأقل حظاً وغيرها من الدول النامية، وذلك من خلال خطوات رائدة، مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية<sup>(١١)</sup>. كل ذلك كان متزامناً مع خطاها في مجال الديمقراطية والتمثيل السياسي<sup>(١٢)</sup>.

إن للكويت سياسة تمثيلية نافذة، فلدى البرلمان سلطات تشريعية استطاعت أن تُسقط خمس حكومات، وعُلقَت أعماله ست مرات، وقام بمساءلة ٤٥ وزيراً - ٢٠ بالمئة منهم أعضاء

(٨) Joseph S. Nye, Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).

(٩) Robert Worth, «In Democracy Kuwait Trusts, but Not Much,» *New York Times*, 23/5/2009.

(١٠) Abdullah Alshayji, «False Malaise of Kuwait's politics,» *Gulf News*, 31/3/2008, < <http://www.gulfnews.com/opinion/columns/gulf/10201686.html> >.

(١١) منذ تأسيسه، قدم الصندوق الكويتي ما مجموعه ٧١٩ قرصاً لـ ١٠١ دولة مستفيدة وبقيمة إجمالية قدرها ٣٨٥٧٧٩ مليون دينار كويتي، كما تمّ توزيع مئتي منحة وبرنامج مساعدة تقنية إلى ٨٨ دولة ومؤسسة وبقيمة إجمالية قدرها ٩٨,٥٤ مليون دينار كويتي. انظر: Kuwait Fund for Arab Economic Development (KFAED), < <http://www.kuwait-fund.org> >.

(١٢) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم

الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

بارزون في الأسرة الحاكمة، كما قام بحجب الثقة عن ١٥ وزيراً. بالإضافة إلى كل ما تقدم، تعدّ الكويت لاعباً بارزاً في أمن الطاقة؛ فهي رابع أكبر دولة منتجة للنفط في أوبك (OPEC)، كما إنّ لديها رابع أكبر احتياطي للنفط في العالم. وتقدر ميزانية صندوق الثروة السيادية للنفط في الكويت بـ ٢٥٠ مليار دولار، وتعتبر مصدر قوة اقتصادي ومالي في خضمّ الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالعالم. كما إنّ الفرد الكويتي يعتبر من أكثر أصحاب الدخل الفردي في العالم، هذا بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى التي يتمتع بها، مثل إعفائه من الضرائب والخدمات والإعانات السخية التي تقدّمها الحكومة<sup>(١٣)</sup>. إلا أن الكويت، وعلى امتداد قرن، كانت ضحية معضلات استراتيجية إقليمية محيطة بها، مما دفعها إلى اللجوء إلى «عقيلة الحصار»، وقد تفاقم هذا الشعور أثناء غزو صدام حسين لها لتقع الدولة في دوامة الصراع المستمر، والالتكال على الأطراف الخارجية لتوفير الأمن، واعتماد آلية مؤسساتية دفاعية الطابع في سبيل الذود عن مواطنيها<sup>(١٤)</sup>.

لقد أثبتت الكويت من خلال سياستها التمثيلية أنه من الممكن أن تشق «الموجة الثالثة» لديمقراطية هانتغتون (عام ١٩٩١) طريقها في الكيان السياسي العربي العقيم<sup>(١٥)</sup>. فالذي يجعل مثل هكذا نموذج لدولة ذات اقتصاد ريعي مثل الكويت أكثر قبولاً ونموذجاً فريداً يتمعن فيه علماء الاجتماع، هو المستوى العالي من التطور الاقتصادي الذي تتمتع به، وهو الذي يسهم في دعم الاتجاهات المؤيدة للديمقراطية في مجتمعها المدني مع احتفاظها بخصوصيتها الكويتية. إذن، يبقى السؤال المطروح الآن: لماذا لم تتم محاكاة النموذج الكويتي في المنطقة؟ ربما أصبح هذا النموذج مصدر خطر تحاول أغلب القيادات في المنطقة أن تغض الطرف عنه أو تتحاشاه قدر الإمكان.

لقد غيّر النفط الديناميات التاريخية بين الدولة والمجتمع في الكويت، كما في غيرها من الدول الريعية. كما إنّ أضعف الطبقات الاجتماعية القديمة، خصوصاً النخب الاقتصادية (كالتجار)، الذين يمثلون مصدر العائدات الذي لطالما اعتمدت عليه الدولة<sup>(١٦)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، إنّ معظم دول الخليج التي تعتمد على اقتصاداتها النفطية، وتشغل ما يقرب من ٩٠ بالمائة من القوة العاملة المحلية فيها، عادة ما تماطل في طرح إصلاحات سياسية، ولا تلبث أن تفلت من العقاب، وذلك بشراء ذمم شعوبها الثرية والقليلة العدد، أو حتّى نخبة التجار فيها، كما في حالة الكويت. ففي الوقت الذي كان فيه هؤلاء التجار في طليعة المطالبين بالإصلاح والمؤيّلين للدولة في عهد ما قبل النفط، ترك كلّ منهم توجّهاته الإصلاحية والسياسية لينضم إلى قافلة أولئك الذين «تمّ الإبقاء على ثرواتهم في مقابل تخليهم عن الحياة السياسية». إلا أن هؤلاء

Al-Shayehji, «Democratization in Kuwait: The National Assembly as a Strategy for Survival». (١٣)

Abdulreda Assiri, «The 2006 Parliamentary Election in Kuwait: A New Age in Political (١٤)

Participation,» *Digest of Middle East Studies*, vol. 16, no. 2 (Fall 2007), pp. 23-43.

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, (١٥)

Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

Crystal and Al-Shayehji, «The Pro-Democratic Agenda in Kuwait: Structures and Context,» (١٦)

pp. 109-110.

التجار استمروا في تضامنهم وحافظوا على وعيهم الجماعي من خلال مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية، حتّى تمكّنوا في النهاية من إعادة تنظيم أنفسهم بسرعة ليدخلوا الساحة السياسية حالما تغيّرت أحوالهم الاقتصادية».

حتّى دون حصول هذا التغيّر، فقد كانت نخبة التجار دائماً ناشطة سياسياً، وتميل إلى التحالف مع الحكومة بشكل عام. فقد انتُخب جاسم الخرافي رئيساً لمجلس الأمة الكويتي للمرة الخامسة، وهذا يعدّ رقماً قياسياً بالنسبة إلى الوزراء. هناك على الأقل ثلاثة أعضاء في البرلمان ووزير واحد يمثلون نخبة التجار في البرلمان.

كانت مسيرة الـ ٤٦ عاماً التي مرّ بها مجلس الأمة (الذي تمّ تعليق أعماله ست مرات:

مرتين بصورة غير دستورية في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ لمدة أحد عشر عاماً، وأربع مرات بصورة دستورية في الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩) مشوبة بالتوقيفات وباعتراف الجميع، لكنّها امتازت - في الوقت ذاته - بالاتّساع المطرد للحريات السياسية والمستمد من الاقتصاد السياسي والطبقات الاجتماعية والمجتمع المدني والمؤسسات السياسية الموجودة منذ البداية، التي حدّدت مسار الخيارات السياسية في ما بعد<sup>(١٧)</sup>.

**امتازت مسيرة الـ ٤٦ عاماً التي مرّ بها مجلس الأمة الكويتي بالاتّساع المطرد للحريات السياسية، والمستمد من الاقتصاد السياسي والمجتمع المدني.**

كلّ هذا دفع الباحثين الأمريكيين إلى أن يطلبوا من حكومتهم «الإشادة بالديمقراطية الكويتية والسعي إلى استنباط العبر من تجربة التحول الديمقراطي فيها، حيث إنّ مثل هذه الإشادة ليس من شأنها أن تستحوذ على انتباه المواطن الكويتي فقط، وإنما يمكن لها أن تساعد على تثقيف الجمهور الأمريكي بقيمة علاقات الأمن القومي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت»<sup>(١٨)</sup>.

## أولاً: نطاق الدراسة ومنهجيتها وفرضياتها

### ١ - في نطاق هذه الدراسة

تسلّط هذه الدراسة الضوء على التجربة السياسية الكويتية في التمثيل السياسي، مع التركيز بشكل خاص على الانتخابات البرلمانية الأخيرة، التي جرت في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، بالإضافة إلى أهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الماثلة على الساحة هذه الأيام. كما إنّها تناقش تركيبة البرلمان الجديد، وتقدّم مقارنة للتغيّرات الحاصلة في تشكيلته بالبرلمان المنتهية ولايته، كما تطرح الدراسة العوامل التي أدّت إلى الانتصار التاريخي للمرأة في الكويت،

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) W. Andrew Terrill, *Kuwaiti National Security and the U.S.-Kuwaiti Strategic Relationship* (١٨) after Saddam (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, [2007]), p. 81.

وإلى الإخفاق المدوّي للتيارات والكتل السياسية المنظّمة، وانعكاسات ذلك على مستقبل الأحزاب السياسية المقنّنة. من الجوانب الأخرى التي تناقشها الدراسة هي كيف استطاع التطور الاقتصادي والسياسة النفطية أن يحدثا نقلة في الديناميات التاريخية بين الدولة والمجتمع، وأن يضعفا من مكانة نخبة التجار لحساب بروز تحول اجتماعي - سياسي جديد في ميزان القوى القبلية، الذي جعلها تنتقل من التحالف مع الحكومة إلى قيادة المعارضة، والدفاع عن المال العام، وتوجيه السلطة الرقابية بعيداً عن الكتل الليبرالية الحضرية والكتل الإسلامية المنظّمة. كما إنّ الدراسة تكشف النقاب عن النقلة الحاصلة بين الليبراليين في تحالفهم مؤخراً مع الحكومة بعد أن كانوا سابقاً على خلاف معها. وأخيراً، تنتهي الدراسة بتقديم توقعات حول مستقبل الوهن الذي يصيب السياسة الكويتية، مع مناقشة للأسباب التي آلت إلى حدوث هذا الجمود، ومن ثمّ تطرح على الطاولة توصيات لإصلاح النظام أو حتّى للنظر في إمكانية تعديل الدستور.

## ٢ - منهجية الدراسة

لكي نقيّم التجربة السياسية الكويتية في دعم الديمقراطية، سوف نستخدم طريقة «النهج المتكامل في مجال البحوث التطبيقية» مع توظيف للبيانات التحليلية والإمبريقية. بالإضافة إلى ذلك، سوف نقوم بمقارنة نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩ بتلك التي تمّ الحصول عليها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ وانعكاساتها على تركيبة وأداء الجماعات السياسية المنظّمة، ودور الأعضاء المستقلين، ونسبة إقبال الناخبين، والتجاوزات التي تمّ تسجيلها أثناء عملية التصويت. إنّ هذه البيانات سوف تمهّد لفهم أفضل لتطور التجربة الديمقراطية الكويتية ومستقبلها.

## ٣ - فرضيات الدراسة

- إنّ العلاقة المحتمدة بين البرلمان والحكومة تعزى إلى عدم وجود أغلبية حاکمة في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة، وهو ما يزيد من حدة المشاحنات والمساءلات والاستقالات، التي تصل إلى حدّ تعليق أعمال البرلمان.

- إنّ الخطوات الكبيرة التي اتخذت كمنح المرأة حقّ التصويت السياسي، وتقليص عدد الدوائر الانتخابية، وفصل منصب ولي العهد عن رئيس الوزراء، كلها لم تنعكس إيجابياً على العلاقة بين هذين التفرّعين للنظام السياسي، كما إنّها فشلت في حماية النظام من المخالفات والتجاوزات.

- لقد كسر الجيل الجديد من أعضاء البرلمان الذين يمثلون القبائل تحالفهم القديم مع النظام نتيجة للحراك السياسي والاجتماعي الحاصل، وانتشار التعليم، وتراجع الدور التقليدي لليبراليين الحضر، وطبقة التجار الذين أصبحوا الآن الحلفاء الجدد للنظام.

- إنّ الاقتتال الداخلي بين الجماعات السياسية وانعدام التوافق والانضباط بين أعضائها يؤدي حتماً إلى إضعاف جدواها ودورها. وقد كان ذلك جلياً في الأداء الضعيف لهذه الجماعات في الانتخابات الأخيرة، علماً بأنّ تشويه سمعة الجماعات السياسية وتقهرها سوف يؤدي إلى تعطيل إمكانية تقنين الأحزاب السياسية.

– لقد أدت المنافسات والمشاحنات الداخلية بين أعضاء الأسرة الحاكمة، ومناورات بعض المرشحين المتنافسين في سبيل الحصول على النفوذ السياسي، ولعبة المعارك بالوكالة التي تورط فيها بعض الأعضاء في البرلمان، إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وهو ما فاقم من حدة العلاقات بين الحكومة والبرلمان.

## ثانياً: المناخ السياسي قبل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٩

إذا كانت هناك إنجازات حقيقية على الصعيد السياسي، يمكن للكویت أن تفخر بها، فهي تلك التي قامت بها في بداية الستينيات من القرن الماضي عندما اعتمدت أول دستور مكتوب لها، وتم انتخاب مجلس الأمة عن طريق الاقتراع السري المباشر. فبرز النظام الكويتي بين أقرانه من الأنظمة العربية، إلا أن هذا النظام الطليق الحركة لم يلبث حتى ألقى عليه اللوم بسبب تعطيله لحركة التطور الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، قام المجلس الأعلى للنفط بإلغاء صفقة بمليارات الدولارات مع داو كيميكال (Dow Chemical) التي كانت قد أبرمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مع شركة الصناعات البتروكيمياوية التي تملكها الدولة، وذلك تحاشياً لحدوث أي مواجهة محتملة بين الحكومة ومجلس الأمة، فقد هدّدت كتلة العمل الشعبي بمسائلة رئيس الوزراء بخصوص خلفيات هذه الصفقة في حال تم توقيعها. هكذا ضغوط سياسية تهدد مشاريع أخرى اليوم، منها مشروع إنشاء مصافي بقيمة ١٥ مليار دولار. وفي ظل هذا الجدل المحتدم، حدّدت الحكومة المستقيلة عام ٢٠٠٨ ثلاثة أسباب أدت إلى الوضع الراهن، وهي: تدهور مستوى الحوار، والاستخدام الاعتباطي للوسائل الدستورية، وعدم قدرة الحكومة على العمل مع مجلس الأمة في المناخ الحالي. وفي هجوم غير مسبوق للحكومة اتهمت فيه مجلس الأمة بـ «الانحراف والفوضى في الممارسات البرلمانية» في ضوء الأحداث التي بدأت بإصرار المجلس على مسائلة رئيس الوزراء الشيخ ناصر الصباح، مما أدى إلى استقالته، ومن ثم إعادة تعيينه بأمر من قبل الأمير<sup>(١٩)</sup>، وهذا بدوره ترتب عليه استقالة الحكومة بكاملها، وتشكيل حكومة جديدة لم تلبث حتى تعرّض رئيس وزرائها لأربعة استجوابات (وهو رقم قياسي) بتهم سوء إدارة شؤون الدولة، ورصد نفقات غير موثقة لديوان رئيس الوزراء، وعملية هدم جوامع شيدت بطريقة غير شرعية على ممتلكات عامة، مما أدى إلى استقالة الحكومة الجديدة بعد ٦٣ يوماً من تبوئها المنصب والمرسوم الأميري، ولتعلق أعمال البرلمان الأقصر عمراً في تاريخ الكويت، الذي استمر لمدة ١٠ أشهر. لقد بدا جلياً أن الشعب الكويتي قد اعتاد على طقوس الذهاب إلى صناديق الاقتراع بصورة سنوية بعد تعليق أعمال البرلمان الثلاثة الأخيرة، التي بدورها أسهمت في حالة الوهن التي أصابت التجربة الديمقراطية في الكويت، وجردت النظام الكويتي من ثقة وحماس الجماهير فيه.

يقول غريغوري غوز في هذا المضمار: «صحيح أن الأزمة الحالية لا تهدد الأمن السياسي

Abdullah Alshayji, «Kuwait: A Democratic Model in Trouble.» *Arab Reform Bulletin* (١٩) (Carnegie Endowment for International Peace) (February 2009), < <http://www.carnegieendowment.org/arb/fa=show&article=22700> > .



للكويت، فالكويتيون يمتلكون حساً عالياً من الانتماء والتميز الوطني؛ كان لغزو العراق في عام ١٩٩٠ الأثر الأكبر في تعزيزه، بحيث لم تمر أي دولة خليجية بمثل هذه التجربة من التكاليف والاتحاد في ظل تلك الظروف، كما إنَّ هناك الكثير من الثروات لمشاطرتها مع الشعب حتَّى يمكن احتواء هذه الأزمة»<sup>(٢٠)</sup>. إلا أنَّ الحرب الأمريكية على العراق فاقمت التوتر الطائفي بين الأغلبية السنيَّة والأقلية الشيعية في الكويت (حيث يشكّل الشيعة ١٥,٨ بالمئة من قاعدة الناخبين، وبعدها يصل إلى ٦٠,٨٠٠ ناخب، بينما يصل عدد الناخبين السنَّة إلى ٣٢٤,٠٠٠ ناخب بنسبة ٨٤ بالمئة)<sup>(٢١)</sup>.

محلل أمريكي آخر، وهو كينيث كاتزمان، من مركز خدمة أبحاث الكونغرس (Congressional Research Service)، يرى أن «هناك مؤشرات على تصاعد التوتر السنيّ - الشيعي، الذي كان غائباً أو مغيباً سابقاً، وهو يدقُّ في إسفين الشقاق الذي يضرب نخبة الكويتيين»<sup>(٢٢)</sup>، إلا أنَّ هذا التقييم تعرّض للانتقاد من قبل بعض البرلمانيين والمحليين الذين اعتبروه مجرد ضرب من المبالغة في حق هذا التوتر، الذي يرون أنه في انخفاض. فالشيعة في الكويت مثلاً، على الرغم من كونهم أقلية، إلا أنهم يتمتعون بفرص سياسية واقتصادية أكبر وأكثر تسامحاً من الشيعة الذين يعيشون في أقطار عربية أخرى<sup>(٢٣)</sup>.

وصل الكويتيون إلى مرحلة الإحباط، فهم يتساءلون عمّا أصاب نظامهم ليصل إلى حالة الركود والشلل هذه؟ وهم يعبرون عن سخطهم وإحباطهم أكثر فأكثر تجاه نظامهم الديمقراطي الذي فقد لمعانه وجاذبيته بعد ما يقارب نصف قرن من التمثيل السياسي والرقابة والمساءلة. في هذا السياق، يلخّص مايكل براون حالة الوهن السياسي الكويتي بالآتي: «إن سبب كلّ هذه الدراما هو وجود حراك قوي يفقد إلى التحوّل، فأصبح البرلمان الكويتي قادراً على توليد نقاش، إلا أنّه فقد قدرته على اتخاذ القرارات. إذن، المشكلة الحقيقية لا تكمن في حيوية الجدل، ولكن في عقمه»<sup>(٢٤)</sup>.

كما يضيف براون ليقول: «إن شلل النظام سببه التفضيل في توافق الآراء، بالإضافة إلى غياب الأحزاب. فالتشكيكة البرلمانية لا تمنح صوتاً فقط لكلّ مجموعة صغيرة في الكويت، وإنما فيتو إن لزم الأمر. لذا، فالإجماع المطلوب في أي مسألة تطرح في النظام هو صعب المنال». كما يضيف قائلاً: «من الواضح أنَّ النظام الانتخابي هو أكثر مطاوعة للمرشحين القبليين والأثرياء منه للأحزاب السياسية. ولكنّ هناك أيضاً ميل غير رسمي من قبل الأسرة الحاكمة يثير الانتقادات، حيث إنَّها تتعامل مع المواطنة على أنَّها مجموعة من الأفراد والجماعات والدوائر

Gregory Gause, «Question Time,» *National* (UAE), 18/6/2009.

(٢٠)

(٢١) صالح الساعدي، «المؤشرات الإحصائية للمجلس الثالث عشر» (الكويت)، ١٦/٥/٢٠٠٩.

(٢٢) Kenneth Katzman, «Kuwait: Security, Reform, and U. S. Policy,» Congressional Research Service, 20 May 2009.

(٢٣) عبد الله سحر، «وضع الشيعة في الكويت»، *الوطن* (الكويت)، ٢٦/٦/٢٠٠٩.

(٢٤) Brown, «Electoral and Constitutional Reforms Needed to Resolve Kuwait's Political Paralysis».

الانتخابية والاحتياجات، في الوقت الذي ترفض فيه النظر إلى البرلمان على أنه مجموعة من التكتلات السياسية. فأصبحت الانتخابات وسيلة لإعادة الترتيب أكثر منها حلاً. إلا أن النظام الكويتي، على الرغم من عدم المساواة التي تشوبه، يبقى شفافاً تجاه مسائل التوزيع، كما كان أذناً صاغية لكلّ المواطنين الذين تمّ إقصاؤهم سابقاً من السياسة»<sup>(٢٥)</sup>.

إن الكويتيين في غنى عما يمكن أن تخرج به دراسة مكلفة من قبل الحكومة الكويتية بعنوان: «رؤية لكويت ٢٠٣٠»، التي تقوم بها شركة استشارات يرأسها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، وبتكلفة باهظة تصل إلى ملايين الدولارات. فقد خرجت الدراسة بالقول: «إن الكويت ببساطة لا يمكن أن تستمر في الطريق الذي تسير عليه الآن، فعليها أن تتخذ قراراً جوهرياً بشأن مستقبلها، فتاريخها حافل بالإنجازات وقدراتها الكامنة جبرة وشعبها خلاق وعلى درجة عالية من الموهبة. والحقيقة الصرفة في هذا الشأن هي: إذا استمرت السياسات الحالية على ما هي عليه، ستهدر كلّ المكامن والمواهب التي تمتلكها الكويت... فالنظام الكويتي يبدو مشلولاً بسبب الطريق المسدود بين الحكومة والبرلمان، لذا يجب إحداث تغييرات جوهريّة وشاملة لتحقيق المستقبل الذي يستحقه الكويتيون»<sup>(٢٦)</sup>.

### ثالثاً: البرلمان يعلق أعماله مجدداً، ومرحلة الحملة الانتخابية

في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، وفي خطوة غير مسبقة استخدم الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح حقّه الدستوري، حيث أمر بتعليق أعمال مجلس الأمة الكويتي للمرة الثانية خلال سنة واحدة، وللمرة الثالثة على مدى عدة سنين. وفي خطاب إلى الشعب برّر فيه الأمير الأسباب التي دفعته إلى القيام بهذا القرار الصعب، وفي الوقت نفسه، أكد التزامه بمبادئ الديمقراطية؛ قال: «كلنا يدرك ما آلت إليه الأمور من تداعيات جراء الخلل المتفاقم الذي يشوب العمل البرلماني، بما انطوى عليه من انتهاك للدستور ولل قانون، وتجاوز لحدود السلطات الأخرى، وتدني لغة الحوار على نحو غير مسبوق، وانتهاج سبل التعسف والتشكيك والتصيد والقبح بضم الناس وأخلاقهم...»<sup>(٢٧)</sup>، وفي خطوة غير مسبقة أيضاً، طلب الأمير من الناخبين المساعدة في انتخاب المرشحين المناسبين. كما إنّه دقّ نفي الإنذار محذراً بأنه لن يتردد في استخدام كلّ الوسائل الممكنة لصيانة أمن واستقرار الدولة، ولوّح بـ «التفكير جدياً في إمكانية حلّ البرلمان والحكم بالمرسوم الأميري» في حال استمرت هذه الجلبة والمشاحنات العقيمة بعد الانتخابات الجديدة بين البرلمان الجديد والحكومة<sup>(٢٨)</sup>.

برزت ظواهر عديدة خلال مرحلة الحملة الانتخابية أمام مرأى الناخب الذي كان في حيرة من أمره. فقلّصت السلطات عمداً فترة الحملة الانتخابية إلى أقل من شهر قبيل يوم الانتخاب

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) «رؤية ٢٠٣٠: بلير: النظام السياسي الكويتي مشلول وعاجز»، القيس، ٢٦/٦/٢٠٠٩.

(٢٧) «The Emir of Kuwait has Dissolved Parliament, Again», *Economist* (20 March 2009).

(٢٨) المصدر نفسه.

(الذي حدّد في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩)، وذلك للتقليل من حدوث أي احتكاكات، ولقطع الطريق أمام التهجّم على الحكومة والاحتقان الداخلي بين الكتل السياسية. بعض هذه الظواهر أصبح بمثابة ممارسة معتادة في مرحلة الحملة الانتخابية؛ منها على سبيل المثال، انخفاض عدد المرشحين مقارنة بالحملة السابقة. أولى الظواهر الواضحة كانت انخفاض عدد المرشحين من ٢٧٥ بمن فيهم ٢٧ مرشحة (حيث لم تفز أية منهن في انتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨)، إلى ٢١١ بمن فيهم ١٦ مرشحة. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الناخبين إلى ٣٨٤,٧٩٠، حيث بلغت نسبة الناخبات ٥٤ بالمئة، أي ما يقارب ٢١٠,٠٠٠ ناخبة (طبعاً تمّ استقصاء الجيش الكويتي والشرطة عن القيام بالتصويت). وهناك ظاهرة أخرى رافقت هذه الحملة، هي قرار سبعة برلمانيين سابقين عدم المشاركة في الانتخابات لأسباب شخصية، وانسحاب سبعة آخرين بعد أن فقدوا الدعم خلال الانتخابات التمهيدية القبلية – الذي يعتبر مخالفة للقانون الكويتي، إلا أنّه يمارس بشكل واسع، خصوصاً في الدائرتين الانتخابيتين الرقمين ٤ و ٥ في المناطق القبلية – حتّى ازدادت احتمالات صعود المرشحين الذين تختارهم القبيلة في الانتخابات الأولية. ويشكّل هؤلاء الـ ١٤ مرشحاً نسبة تصويت تبلغ ٢٨ بالمئة، حتّى قبل إلقاء أي ورقة اقتراع.

تم تعليق أعمال مجلس الأمة، ولم تدم الحملة الانتخابية أكثر من شهر، استخدمت فيها أكثر الوسائل تطوراً، وأسفرت نتائجها عن تراجع الجماعات السياسية.

## رابعاً: ظاهرة الحملة الانتخابية

من الأمور اللافتة للانتباه في هذه الحملة هو طغيان النزعة الفردية فيها، فبعكس ما جرى في الانتخابات الأخيرة، تخلّت الجماعات والكتل السياسية المنظّمة عن انتماء أعضائها الذين طُلب منهم أن يترشحوا إلى الانتخابات كمستقلين، حتّى بالنسبة إلى أوّلئك المرشحين المعروفين بانتمائهم إلى هذا التجمّع السياسي أو ذاك في دائرة معيّنة. وهذا مؤشر يدلّ على تراجع الأحزاب السياسية المقيّنة. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث مع مرشحي التحالف الوطني الديمقراطي ذي التوجّهات الليبرالية، الذي ترشح عنه ثمانية مرشحين في الانتخابات السابقة، حيث قام هذا التحالف بدعم المرشحين الوطنيين الذين ترشّحوا كمستقلين هذه المرة. الأمر نفسه حصل مع مرشحي الحركة الدستورية، الذين كانوا قد دخلوا في حملة انتخابية مشتركة العام الماضي. إنّ هذه الظواهر تكشف عن حالة الانحسار التي تصيب الجماعات السياسية في البرلمان الحالي، التي تمّت إزاحتها من قبل جماعات أخرى، مثل الحركة الدستورية الإسلامية، وذلك بمقدار الثلثين، وكذلك التجمّع السلفي بمقدار النصف، في حين إنّ هناك أعضاء بارزين في الكتل الليبرالية ارتأوا عدم الترشّح، كمحمّد الصقر، أو أخفقوا في الترشّح، كما في حالة الأمين العام للمنتدى الديمقراطي عبد الله النيباري. من جانب آخر، لم تكن التقنيات الحديثة غائبة عن الساحة الانتخابية، فقد استخدمت الوسائل الإعلامية، مثل الأقمار الصناعية ومواقع الإنترنت (اليوتيوب (You Tube)، والتويتر (Twitter)، والفيسبوك (Facebook)) والرسائل

القصيرة للترويج لصالح المرشحين في دوائهم الانتخابية. هذا بالإضافة إلى استخدام الوسائل التقليدية ذات النفوذ القوي، كالصحف وقنوات التلفاز الخاصة لمخاطبة الناخبين الأكبر سناً، فقد استخدم بعض المرشحين هذه الوسائل في تغطيات خاصة ومقابلات وإعلانات للتأثير في أوسع شريحة ممكنة<sup>(٢٩)</sup>، فيما توزعت مقار المرشحين على مركزين انتخابيين فقط في كل دائرة انتخابية، وقامت وسائل الإعلام الخاصة بعرض برامج حوارية سياسية خاصة، بالإضافة إلى إعلانات مرئية وصوتية للتسويق لهم. وهناك عامل آخر ساعد على الترويج للمرشحين، هو الصحف، فبعد قانون الصحافة الذي تمّ تفعيله في عام ٢٠٠٦، قفز عدد الصحف في الكويت من خمس صحف إلى خمس عشرة صحيفة. وعلى هذا المنوال، استخدمت الصحف كوسيلة فعّالة أخرى لكسب الناخبين، ولتغطية المرشحين وحملاتهم ومقابلاتهم الشخصية من خلال الإعلانات المدفوعة الثمن. كلّ هذه الوسائل استخدمت لتزكية بعض البرلمانيين في سبيل زيادة حظوظهم في الفوز. وفي الوقت ذاته، استخدمت هذه الوسائل للتشهير ببرلمانيين آخرين، حتّى إنّ بعض البرلمانيين السابقين شنّوا هجوماً لاذعاً ضدّ هذه «الوسائل الفاسدة»، وطلبوا وزير الإعلام بمقاضاتها.

وقد تعهّد واحد من أعضاء البرلمان بمساءلة الوزير في حال عودته إلى حقيبته الوزارية، إلا أنّ الوزير الذي كان عضواً في الأسرة الحاكمة، قرّر عدم الدخول في الحكومة الجديدة التي تشكّلت بعد الانتخابات. ومن الحوادث السلبية التي حدثت، إلقاء القبض على بعض المرشحين من قبل قوات الأمن، وذلك بسبب تجاوزهم الحدود في أثناء سباقهم الانتخابي مع النظام السياسي أو الأسرة الحاكمة، حيث قامت محامية تابعة للأسرة الحاكمة بشنّ حملة دعاوى قضائية على عدد من البرلمانيين والمرشحين البارزين. إلا أنّ الجانب المشرق الذي ميّز هذه الحملة هو بروز إمكانية فوز المرأة في البرلمان، وللمرة الأولى، في تاريخ الكويت، حيث كانت هناك ميول قوية نحو إحداث التغيير في الانتخابات، أخذاً بنداء الأمير إلى الشعب لـ «اختيار المرشحين المناسبين»، على أساس أن انتخاب برلمان جديد ومختلف سوف ينعكس على تشكيل حكومة جديدة ومختلفة في الشكل والمضمون<sup>(٣٠)</sup>. كما كان هناك دور للمجتمع المدني في مراقبة ورصد أي سلوكيات خاطئة أثناء يوم الانتخاب، حيث قامت ثلاث منظمات مدنية مستقلة بالتطوع لمراقبة العملية الانتخابية في ٩٤ مدرسة و٤٩٣ مركز اقتراع.

## خامساً: نتائج الانتخابات وما تحمله من رسائل

لقد شهدت الانتخابات البرلمانية الكويتية الثالثة عشرة سبعة توجّهات بارزة، البعض منها كان مفاجئاً وغير متوقع. فقد كانت رسائل الشعب الكويتي واضحة من خلال النتائج غير المسبوقه التي سجلت في هذه الانتخابات، فالذي تصدّر عناوين الأخبار في الكويت والخارج هو

Ghanim El-Najjar, «The 2008 Parliamentary Elections in Kuwait: Change without Renewal», (٢٩) Arab Reform Bulletin (October 2008).

(٣٠) أحمد الدين، «الظواهر السلبية والإيجابية»، العالم اليوم، ١١/٥/٢٠٠٩.

الفوز الساحق، سواء في العدد والترتيب والطريقة التي حققتها المرأة الكويتية. ولم يتوقع أي من المحللين - حتى أكثرهم تفاؤلاً - هذا الانتصار الكبير للمرأة.

١ - إن صعود المرأة الكويتية ودخولها المشهد السياسي كان مختلفاً تماماً عن الطريقة التي شغلت بها مناصب سياسية بها في دول مجلس التعاون الخليجي. في عام ٢٠٠٥، قام البرلمان الكويتي، بضغط من الأسرة الحاكمة، بمنح حق التصويت للمرأة في الكويت، فدخلت معصومة المبارك التاريخ مرتين: الأولى في تعيينها كأول وزيرة كويتية، والثانية في عام ٢٠٠٩ حين دخلت البرلمان كأول عضو نسائي فيه:

«في الوقت الذي تشهد فيه دول خليجية مثل البحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة تحولات كبيرة في مجال دخول المرأة في التشكيلة الحكومية، يبقى النجاح الذي حققته المرأة في الكويت الأكثر أهمية في مجال الحقوق السياسية. وقد كان هذا النجاح تحصيل حاصل للمجلد السياسي والاجتماعي المكثف حول هذه القضية أكثر من كونه أمراً تنفيذياً اعتباطياً»<sup>(٣١)</sup>.

إن عضوات البرلمان الأربع اللواتي فزن في الانتخابات تحمل كل منهن شهادة دكتوراه من الجامعات الأمريكية، وثلاث منهن يعملن كأستاذات في الجامعة الكويتية. وما جعل انتصارهن كبيراً هو حصولهن على أكبر عدد من الأصوات في دوائرهن الانتخابية. وقد فازت نائبة منهن في دائرة انتخابية ذات غالبية سنية مع العلم بأنها ليبرالية شيعية. أما الأخرى، وهي شيعية ذات توجهات ليبرالية، فقد حصدت في بعض مراكز الاقتراع أصوات سنية أكثر بكثير من تلك الشيعية. إن القول إن التوجه الحالي نابع من الحضور المتميز والأسماء البارزة لهؤلاء المرشحات، يبقى سابقاً لأوانه. هناك ثلاث من المرشحات الأربع فزن بأصوات أكثر من تلك التي حصل عليها أعضاء راسخون في قيادة المستقلين وأعضاء من جماعات إسلامية سنية وشيعية منظمة وإسلاميين مستقلين. كما إن ما جعل انتصارهن تاريخياً بالفعل هو ترشّحن كمستقلات غير منتميات إلى أي جماعات منظمة، ولم يفزن على أساس نظام المحاصصة تحت ظل الأحزاب السياسية. إن هذا الانتصار غطى على إخفاق الجماعات الإسلامية والسياسية المنظمة، وغطى كذلك عناوين الأخبار الرئيسية، إذ عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عن بهجتها قائلة: «هناك مؤشرات للأمل والتقدم ... لقد انتخب الشعب الكويتي المرأة لأول مرة في تاريخ البرلمان الكويتي. هذا لم يأت بسهولة أو بسرعة ... فقد تطلب نضالاً طويلاً. إن انتخاب أربع نساء هذا السبب هو خطوة كبرى إلى الأمام، ليس فقط على مستوى الكويت، وإنما المنطقة ككل، لا بل العالم»<sup>(٣٢)</sup>.

٢ - أما النتيجة الثانية الكبرى لهذه الانتخابات فهي تراجع أداء الأحزاب السياسية

Abdullah Alshayehi, «Kuwait: Beyond Women's Suffrage,» *Arab Reform Bulletin* (27 July (٣١) 2005).

State Department, Secretary of State, Hillary Clinton Remarks at Barnard College (٣٢) Commencement Ceremony, 18 May 2009.

المنظمة والإسلاميين، في حين بقي الإسلاميون المستقلون صامدون. بالإضافة إلى ذلك، هناك خسارة معظم الكتل الكبرى، حتى إن بعضها خسر أعضاء محنكين: «كلّ الجماعات السياسية أخفقت في الانتخابات... سواء من اليسار أو الوسط أو تلك الدينية»<sup>(٣٣)</sup>. ففي حين تلقت الجماعات السياسية المنظمة ضربة قاسية، كان أداء الكتل عادياً في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨، وأصبحت غير ذات صلة في تصويت عام ٢٠٠٩<sup>(٣٤)</sup>. فعلى سبيل المثال، شكّل الإسلاميون، سواء التابعون لجماعات أو المستقلون منهم، ٢٦ عضواً من أصل ٥٠، بعد أن كانوا ٢١ عضواً في عام ٢٠٠٦. وقد تضاعف هذا العدد إلى ١٥، أغلبهم من المستقلين، ثلاثة منهم فقط ينتمون إلى كتل إسلامية منظمة، مثل: الحركة الدستورية الإسلامية (نائب واحد)، والتجمع السلفي (نائبان) (انظر الجدول الرقم (١)).

٣ - ازداد عدد المندوبين الشيعة من أربعة في عام ٢٠٠٦ إلى خمسة في عام ٢٠٠٨، فتسعة في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن عدد المندوبين الشيعة قد تضاعف، إلا أن هذه النتيجة كانت مضلّة، وذلك لأنها جاءت عكس ما كان عليه الحال في تشكيلة البرلمان السابق، إذ كان الشيعة يمثلون جماعتين سياسيتين منظمّتين، وكان المستقلون إسلاميين جميعاً، فأثرت التشكيلة الجديدة لتضمّ نواباً من مختلف الخلفيات والانتماءات. لقد كان هناك الإسلاميون المنظمّون والإسلاميون المستقلون والليبراليون وامرأتان. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٠، فاق عدد النواب من المستقلين الشيعة أولئك المنتمين إلى كتل إسلامية منظمة. إن الأقلية الشيعية في الكويت ترى الأسرة الحاكمة بعين الراعي لمكانتهم في المجتمع الكويتي، ولم تنحصر في الحماس القومي العربي لجيرانهم من السنة. كما شجع آل الصباح التجار بأن يستقروا في الدوائر الانتخابية الخارجية والمحيطية بالمدينة، حيث اتكلت عليهم لكي يكونوا الكتلة السياسية الموالية التي توازن السلطة الانتخابية لسكان الحضر. إن هذه الاستراتيجية أفادت الحكومة كثيراً في فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي<sup>(٣٥)</sup>.

لقد تعرّض ولاء الشيعة في الكويت للمساءلة بعد الثورة الإيرانية وموجة التفجيرات التي اجتاحت الكويت في عام ١٩٨٠، وقد اتهم بها عدد من المتعصبين الشيعة آنذاك، إلا أن غزو صدام حسين عام ١٩٩٠ ساهم في رأب الصدع الطائفي اجتماعياً وسياسياً، وحفز الكويتيين على تجاوز الخلافات والشكوك التي تدور حول الأقلية الشيعية بعيد أحداث الثورة الإيرانية. ثم جاء الاقتتال الطائفي في العراق وقضية رثاء عماد مغنية - القيادي البارز في حزب الله - من قبل بعض النواب الشيعة لتُشعل فتيل أزمة جديدة عام ٢٠٠٨، إلا أنه سرعان ما تمّ إخمادها.

قبل الثورة الإيرانية، وفي ذروة ولائهم للنخب الحاكمة، كان الشيعة يختارون عشرة

Mary Ann Tétreault and Mohammed Al-Ghanim, «The Day after «Victory»: Kuwait's 2009 (٣٣) Election and the Contentious Present,» *Middle East Report Online*, 8 July 2009, < <http://www.merip.org/mero/mero070809.html> > .

Brown, «Electoral and Constitutional Reforms Needed to Resolve Kuwait's Political (٣٤) Paralysis».

Gause, «Question Time».

نواب في البرلمان، كان أغلبهم معتدلاً بطريقة أو بأخرى، وموالياً للنظام الحاكم، إلا أنه في أعقاب الثورة الإيرانية، وبعد التلاعب الذي حصل في الدوائر الانتخابية، تقلص عدد النواب الشيعة إلى أربعة في انتخابات عام ١٩٨١.

٤ - تصاعد سطوة ونفوذ القبائل والنواب الذين يمثلون الدوائر الانتخابية الخارجية، إذ جعلت هذه النقلة السوسيو - سياسية التي تشهدها الساحة السياسية الكويتية صوتهم مسموعاً، فبدلوا مواقعهم مبتعدين عن الدور الذي لعبه أبائهم كالأتباع المطيعين للحكومة. فبعض نواب الدوائر الخارجية (مثل الدائرتين الرابعة والخامسة) دعموا طموحات دوائرهم، حتى إن أصواتهم وصلت إلى الناخبين في المناطق الحضرية. كان ذلك واضحاً أثناء استجواب وزير الداخلية في أول شهر لبدء أعمال البرلمان الجديد، حيث كانت أغلبية النواب الستة عشر، الذين قادوا عملية استجواب الوزير والتصويت ضده، من النواب القبليين.

**من أبرز ما تميزت به نتائج الانتخابات، بروز دور المرأة، وتراجع دور الجماعات السياسية، وتصاعد نفوذ القبائل، بالإضافة إلى ضعف الإقبال على التصويت.**

٥ - على الرغم من أن البرلمان الحالي يبدو أكثر هدوءاً من البرلمان المنتهية ولايته، إلا أن عودة المندوبين، الذين قادوا حملة التهم والاستجوابات التي وجهت ضد الحكومة ورئيس الوزراء، لا تبشر خيراً حول مستقبل العلاقة بين الحكومة الجديدة والبرلمان المنتخب. وقد تجلّى ذلك في أسرع مطالبة لاستجواب وزير في التاريخ، حيث حدث ذلك في الأسبوع الثاني من بدء البرلمان الجديد لأعماله، وقام بها النائب مسلم البراك، الحائز على أعلى نسبة تصويت في الانتخابات الكويتية.

٦ - بقيت نسبة تبدل النواب ضمن المتوسط، حيث بلغت نسبة ٤٢ بالمئة، أي ٢١ عضواً جديداً، في حين كانت ٤٤ بالمئة في البرلمان السابق. لقد كان سبعة عشر نائباً من هؤلاء الجدد - أي نسبة ٣٤ بالمئة - من النواب المبتدئين، أما بالنسبة إلى الأربعة الآخرين، فقد كانوا نواباً في البرلمان الذي سبق الأخير. وقد خسر في الدائرة الخامسة وحدها ثمانية من أصل عشرة مرشحين مقاعدهم في البرلمان. وتعتبر هذه النسبة العالية لتبدل النواب مؤشراً على أن التجربة الديمقراطية الكويتية في طور التجذّر، وأنها ما زالت تمارس على المستوى الفردي، وبوجود تأثيرات هائلة من بعض العوامل، مثل القبيلة والطائفة والعائلة والانتماء. ويمكن القول إن التجربة الكويتية الممتدة على مدى خمسين عاماً قد فشلت في بلورة ممارسة ذات عمق وطني، نظراً إلى كون هذه الممارسة أسيرة الانتماء والعاطفة.

٧ - إن الإقبال الضعيف للناخبين في الانتخابات مستمر في هبوطه منذ شروع المرأة في التصويت في عام ٢٠٠٦، حيث كانت نسبة الإقبال تصل إلى ٨٥ بالمئة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠. إلا أن الانتخابات الأخيرة شهدت تراجعاً كبيراً، حيث لم تصدر أي إحصاءات رسمية بهذا الخصوص من قبل وزارة الداخلية، كما أن معظم القراءات تشير إلى أن الإقبال لم يتعد ٥٨ بالمئة. لعل هناك سببين لهذا الانخفاض الملحوظ في نسبة الإقبال على

التصويت: الأول، هو أنَّ الناخبات في كلِّ الانتخابات كان لديهن أقل نسبة إقبال، ولم يسعين إلى التصويت، والثاني، هو خيبة الأمل والوهن السياسي الذي أصاب الناخب الكويتي الذي يشعر بأن ممثليه المنتخبين - سواء المستقلين منهم أو الكتل المنظمة على وجه الخصوص - لم يكونوا جديرين بالثقة. كان ذلك واضحاً في انتخابات المجلس البلدي الأخيرة، حيث بقي الناخبون الكويتيون بعيداً عنها على مستوى البلد ككل، وانخفضت نسبة الاقتراع إلى أدنى مستوى لها في تاريخ الكويت، حيث بلغت ٢٠,٥٦ بالمئة بعد أن كانت ٤٨,٦ بالمئة في الانتخابات الماضية، أي أنَّها هبطت بنسبة ١٠٠ بالمئة<sup>(٣٦)</sup>. كلُّ هذا يكشف النقاب عن حالة الوهن السياسي وخبية الأمل التي تضرب الكويت.

### خلاصة: مقترح الإصلاح والطريق إلى الأمام

كتحصيل حاصل لنتائج الانتخابات، والشهرين اللذين تليا تشكيل الحكومة الجديدة، والاستجواب الذي طال وزير الداخلية، وابل المساءلات التي لاحقت وزراء الدفاع والخارجية والمالية والنفط والتعليم والصحة والبلدية؛ يبدو جلياً أنَّ الدورة الجديدة للبرلمان، التي سوف تستهل أعمالها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ سوف تكون محمومة وحاسمة، حيث إنَّ المساءلة في انتظار ستة وزراء، أغلبهم من الشخصيات البارزة في الأسرة الحاكمة. نعم، سوف يعود البرلمان ليستهل أعماله بلعبة الكراسي الموسيقية، التي اعتاد عليها شعب الكويت والسياسيون الكويتيون. ولعل هذا ما دفع معظم المحللين إلى الجزم بأن الكويتيين عالقون في إعادة تكرار أنفسهم<sup>(٣٧)</sup>، وبأن من غير المحتمل أن تجلب الانتخابات الأخيرة نوعاً من الاستقرار<sup>(٣٨)</sup>.

وعلى الرغم من بصيص الأمل الذي جاءت به التشكيلة الجديدة للبرلمان، خصوصاً من ناحية صعود المرأة كنانة على أمل «إضفاء صبغة حضارية على الجدل والنقاش البرلماني» كما يرجو الكثيرون، إلا أنَّ: «التحول الحقيقي لم يتحقق بعد ... فهناك رجحان في الرأي على صعيد كلِّ من الدولة والمجتمع بأن مساءلة البرلمان لمسؤولين في الحكومة هو الصواب. وعليه، فإن إمكانية أن يستعيد النواب نشاطهم مجدداً في تضيق الخناق على رئيس الوزراء وحلِّ البرلمان - بصورة غير دستورية - تبقى تلوح في الأفق»<sup>(٣٩)</sup>.

إنَّ الذي كان محبطاً بحق هو أداء البرلمانيات المبتدئات بصورة عامة. فعلى الرغم من أنَّه من المبكر الحكم على أدائهن الذي سيكون محطَّ أنظار خصومهن، فإن هذا الأداء الفاتر إذا ظلَّ على ما هو عليه، لن يكون محمود العواقب على فرص نجاحهن في إعادة الترشُّح، لا بل سيؤثر

«Kuwaitis Snub Council Election,» *National*, 25/6/2009, and «20.56% Voters Turn out for Municipality Election,» *Al Watan*, 25/6/2009.

Abdullah Alshayji, «Kuwait Democracy Produces More of the Same,» *Gulf News*, 26/5/2009. (٣٧)

«Kuwait Election Unlikely to Bring Stability,» AFP, 15 May 2009. (٣٨)

Hesham Al-Awadhi, «New Faces, Same Potential for Trouble,» *Arab Reform Bulletin* (June 2009). (٣٩)



في سمعة الفطنة السياسية التي تلعبها المرأة في البرلمان والسياسة في الكويت والمنطقة ككل. فلم نر، إلى حد الآن، إلا الجانب الذي يعطي انطباعاتاً بالمبالغة في الحماسة، كالسعي وراء منصب نائب رئيس البرلمان، وإلقاء تصريحات سابقة لأوانها بشأن ترؤس اللجان العليا، والتلهف لإشغال مناصب وزارية، والتأرجح حول قضايا أساسية. في الحقيقة، إن ما يبعث على القلق هو تحالفهم مع الحكومة، بحيث نعتن كخدمات لها.

مثال على ذلك ما قامت به الناشطة الاقتصادية رولا داشتي، التي حققت فوزاً ساحقاً في دوائر انتخابية سنّية، فقد خذلت العديد من الليبراليين الكويتيين والناخبات حين أخذت في تنفيذ أوامر الحكومة. ففي الجلسة الأولى للبرلمان الجديد التي استمرت لمدة شهر واحد، وقفت داشتي مع الحكومة في قضيتين: الأولى، كانت أثناء استجواب وزير الداخلية، حيث إنّها لم تكتف بالتصويت لصالح الوزير، وإنّما أفاضت في الدفاع عنه، مما أثار الكثير من علامات الاستفهام. أما القضية الثانية، فكانت مرتبطة بترشّحها في اللجنة المؤقتة لمكافحة الرذيلة والظواهر السلبية في المجتمع الكويتي، التي شكّلت من قبل إسلاميين لمحاربة النفوذ والممارسات والتقاليد الغربية. فكان من الغريب للنائبة رولا داشتي - التي كانت في طليعة المعارضين لهذه اللجنة - أن ترشح وتفوز بمقعد بمساعدة أصوات الوزراء، مقصية بذلك الإسلاميين الذين رأوا في هذه الخطوة تواطؤاً مع الحكومة لاختطاف اللجنة من بين أيديهم. انضمت إلى اللجنة مع زميلها فيصل الدويسان - وهو سنّي متشيع - وقد أصبح رئيساً للجنة، بينما احتلت داشتي منصب المرجع لها. وقد استقال نائبان إسلاميان ازدرأ على إثر هذه الحادثة وتعهدا بـ «تصفية الحساب» في الجلسة التالية.

مما لا شك فيه، أنّ الكويت وتجربتها الديمقراطية تمرّ بأحلك أيامها، حيث إنّها تقف في مفترق طرق. إنّ هذه الطريق المسدودة والمشاحنات المستمرة بين الحكومة والبرلمان تلقي بظلالها على الكويتيين ونظامهم السياسي. فالكويتيون الآن يأسفون على الريادة التي حققوها في السابق في جميع مجالات «القوة الناعمة» في المنطقة. ربما ألقت عواصم صاعدة في المنطقة بظللها على الكويت، إلا أنّ هذه العواصم ما زالت تفتقر إلى المساواة والموازنات والضوابط التي تملكها الكويت. قد يكون عزاء الكويتيين الوحيد هو أنه لا بدّ من أن يكون هناك ثمن وآلام للديمقراطية، وكما يقول براون مجدداً: «إنّ الكويت ليست أوّل دولة تمرّ بتجربة الجمود السياسي؛ فهناك الكثير من التجارب المشابهة لها. في الواقع، هناك الكثير من الدول الأوروبية الديمقراطية الحالية قد مرّت بتجارب سياسية مستعصية، بين ملكية ترفض أية قيود، وبرلمان يطالب بحقه في الرقابة، ويفرض على الحكومة أن تكون مسؤولة سياسياً من البرلمان بدلاً من البلاط الملكي. وفي العديد من هذه الدول، أخذ الصراع من أجل الديمقراطية شكلاً مؤسساتياً في سبيل حصول البرلمانات المنتخبة على الحق الدستوري. في هذا السياق، تعيد تجربة الكويت الصراعات الأوروبية السياسية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر إلى الأذهان»<sup>(٤٠)</sup>.

إن الكويت الآن على مفترق طرق، ويجب عليها أن تشرع في القيام بإصلاحات كبيرة

ومصرية في النظام، بحيث تضمن أن يصبح للحكومة أغلبية فعّالة تعكس وزن الكتل السياسية، التي يجب أن تتبلور إلى أحزاب سياسية في النهاية، كما حصل مع ديمقراطيات أخرى عبر الزمن. ولنعترف، فإن مثل هكذا مجهود يتطلب مراجعة جادة للذات، وخطوات فذّة من قبل القيادة، التي هي مع الأسف غير متوفرة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع حدّ للنزاع الداخلي بين الأطراف المتنافسة في الأسرة الحاكمة، فهو من العوامل التي أدّت إلى هذا الجمود السياسي. كما إن على هؤلاء أن يدرسوا جدية إمكانية اختزال الكويت إلى دائرة انتخابية واحدة، بالإضافة إلى تقنين الأحزاب السياسية، فهذا سوف يقلّص من المخالفات التي تشهدها عادة الانتخابات، كما إنّ قاعدة الناخبين الكويتيين والبالغة حوالي ٤٠٠,٠٠٠ ناخب سوف تكون أسهل في إدارتها. هناك قرار في طريقه إلى الصدور حول تحديد المصاريف المخصّصة للانتخابات، بحيث تضمن للجميع حقوقاً متساوية، وتجذب المرشحين ذوي الكفاءة العالية الذين يتجنبون الترشّح بسبب عدم استطاعتهم

**تعاني الكويت إحباطاً من أداء البرلمان، خصوصاً لناحية أداء المرأة فيه؛ وقد بات النظام يحتاج إلى إصلاح، مع الخطر بأقول لجم التجربة الديمقراطية.**

توفير أموال طائلة تمكّنهم من الدخول فيها، وبسبب التعليق المتكرر لأعمال البرلمان. كما يجب وضع حدّ لأي محاولة تسعى إلى منح رئيس الوزراء الحصانة من المساءلة. ويجب على النخب الحاكمة والبرلمان إيجاد صيغة فعّالة لكسر الجمود الحاصل، وتحريك النظام إلى المركز، والحوّول دون تمكين أي جماعة أو حتّى مندوب واحد من أن يعطّل النظام عبر المساءلات ذات الطابع الانتقائي وغير المبرّر لها. وأخيراً، يجب توجيه الانتباه إلى إمكانية تعديل الدستور، بحيث «يعامل وزراء الحكومة كوحدة متجانسة خاضعة للتصويت على الثقة من قبل البرلمان، وتجبرهم على العمل على تنسيق سياسة متكاملة بدلاً من التركيز على قضايا فردية بحتة»<sup>(٤١)</sup>.

إنّ أي فشل في إدخال هذه التعديلات سوف تكون عواقبه وخيمة، وقد تصل إلى حدّ إلغاء السياسات التمثيلية في الكويت، وتعليق مجلس الأمة إلى إشعار آخر، وحكم الدولة بواسطة المرسوم الأميري. إنّ حصول مثل ذلك سوف يكون باهظ الثمن على القيادة، وسوف يجرد الكويت من تجربتها الإقليمية الفريدة، بالإضافة إلى كونه وأدلاً للتجربة التشاركية الأشد حيوية في الوطن العربي، حيث إنّ ذلك سوف يعيد الكويت إلى القول المأثور: «إن العرب غير جاهزين للديمقراطية والتمثيل السياسي»، كما إنّ من شأنه أن يضع علاقاتها مع الدول العظمى، كالولايات المتحدة، على المحكّ. وقد أبدى كاتب رأي في هذا الخصوص حين كتب في تقرير نشرته مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي (Carnegie Endowment for International Peace) ما يلي: «إن هذه الأزمات السياسية المتتالية تطرح الشكوك حول التجربة الكويتية ككل، التي كانت يوماً مصدر إلهام للعديد من دول الخليج والعالم؛ فقد أصبح البرلمان يظهر كعقبة في طريق

الاستثمار الذي ينشده الأمير لتطوير اقتصاد الكويت. إنَّ أحداثاً، مثل انحلال مجلس الأمة ثلاث مرات على امتداد تسع سنوات، واستقالة أربع حكومات، وقيام خمس أخرى خلال مدَّة ثلاث سنوات، واستجواب عدد من الوزراء الذي أدَّى بدوره إلى استقالة الحكومة، وانحلال مجلس الأمة؛ قد جرّدت التجربة السياسية في الكويت من بريقها.

الكثير من المسؤولين والمثقفين والناشطين في الرأي العام يرون أنَّ نموذج الكويت قد أفل نجمه، خصوصاً بالمقارنة بتلك النماذج الرأسمالية التي قدمتها كلُّ من دبي وأبو ظبي وقطر، ودون هذه الجلبة التي أحدثتها السياسة في الكويت. إنَّ الوضع في الكويت يمكن اختصاره بالمقولة المتداولة الآن التي تقول: الماضي للكويت، الحاضر لدبي، والمستقبل لقطر. حتماً يعدُّ هذا حكماً قاسياً في حق الكويت وتجربتها، التي تستحق النظر والمراجعة بإمعان، بحيث يمكن تفعيلها مجدداً كنموذج رائد في المنطقة، وربما أيضاً تصديرها إلى دول أخرى»<sup>(٤٢)</sup>.

### الجدول الرقم (١) مقارنة بين التشكيلة البرلمانية لمجلس الأمة الكويتي (انتماءات الكتل - القبيلة) لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

عدد أعضاء النواب في الكتلة	مجلس الأمة ٢٠٠٨	مجلس الأمة ٢٠٠٩
الحركة الإسلامية الدستورية	٣	١
الشيعة	٥	٩
النواب ذوي الاتجاهات الليبرالية	٥	٦
التجمّع السفلي	٤	٢
الكتلة الشعبي	٣	٣
الإسلاميون المستقلون	١٥	١١
النساء في البرلمان	لا يوجد	٤
قبيلة العجمان	٤	٣
قبيلة العازمي	٦	٦
قبيلة مطير	٤	٥
قبيلة العنزة	٣	٣
قبيلة عتيبة	٢	٢
قبيلة الهواجر	١	١
قبيلة الدواسر	لا يوجد	١

المصدر: جمعها المؤلف من بيانات مجلس الأمة المتعلقة بنتائج انتخابات عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

## الجدول الرقم (٢)

التوزيع الطائفي والاجتماعي للناخبين (سنة - شيعة) و(الحضر - القبيلة)

الناخبون	العدد	نسب مئوية
من الإناث	٢١٠,٠٠٠	(٥٤)
من الذكور	١٧٥,٦٧٥	(٤٦)
من السنة	٣٢٤,٠٠٠	(٨٤,٢)
من الشيعة	٦٠,٨٠٠	(١٥,٨)
من القبائل	٢٠٦,٥٠٠	(٥٣,٧)
من الحضر	١٧٨,٨٠٠	(٤٦,٣)
عدد الناخبين الإجمالي	٣٨٤,٧٩٠	

المصدر: جُمعت هذه الأرقام من مصادر إعلامية ورسمية مختلفة.

## الجدول الرقم (٣)

تشكيلة مجلس الأمة الكويتي الثالث عشر (٢٠٠٩)

النواب	الانتماءات الطائفية والاجتماعية للنواب	
	المجلس الثالث عشر (٢٠٠٩)	المجلس الثاني عشر (٢٠٠٨)
السنة	٤١ (٨٢ بالمئة)	٤٥ (٩٠ بالمئة)
الشيعة	٩ (١٨ بالمئة)	٥ (١٠ بالمئة)
القبائل	٢٤ (٤٨ بالمئة)	٢٦ (٥٢ بالمئة)

المصدر: جُمعت هذه الأرقام من مصادر إعلامية ورسمية مختلفة.

## الجدول الرقم (٤)

مجلس الأمة، عدد الناخبين والمرشحين ونسبة الإقبال وعدد الدوائر الانتخابية

مجلس الأمة	التاريخ	عدد الناخبين	نسبة الإقبال بالمئة	عدد المرشحين	عدد الدوائر الانتخابية	نسبة التغير في النواب بالمئة	رئيس المجلس	ملاحظات
الأول	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ - ١٩٦٣ (١٩٦٧)	١٦,٨٨٩	٨٥	٢٠٥	١٠	صفر، أول مجلس أمة	عبد العزيز الصقر/سعد عبد الرزاق	استقالة رئيس المجلس وسبعة نواب آخرين
الثاني	٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٧ - ١٩٧١ (١٩٧١)	٢٧,٢٩٦	٦٠	٢٢٢	١٠	٤٠ بالمئة (٢٠ مندوباً جديداً)	أحمد السرحان	ادعاءات بتزوير الانتخابات

يتبع

## تابع

الثالث	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧١ (١٩٧١ - ١٩٧٥)	٤٠,٦٤٩	٥١	١٨٣	١٠	٤٦ بالمئة (٢٢) مندوباً جديداً)	خالد الغانم	استكمل فترة ولايته
الرابع	٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ (١٩٧٥ - ١٩٧٦)	٥٢,٩٩٤	٦٠	٢٥٥	١٠	٤٤ بالمئة (٢٢) مندوباً جديداً)	خالد الغانم	أول تعليق لأعمال المجلس (غير دستوري)
الخامس	٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ (١٩٨١ - ١٩٨٥)	٤٢,٠٠٨	٨٩,٧٠	٤٤٧	٢٥	٥٢ بالمئة (٢٦) مندوباً جديداً)	محمد العدساني	استكمل فترة ولايته
السادس	٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ١٩٨٦ (١٩٨٦ - ١٩٨٥)	٥٦,٨٤٨	٨٥	٢٣١	٢٥	٤٢ بالمئة (٢١) مندوباً جديداً)	أحمد السعدون	ثاني تعليق لأعمال المجلس (غير دستوري)
السابع	٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	٨١,٤٤٠	٨٤	٢٧٨	٢٥	٥٢ بالمئة (٢٦) مندوباً جديداً)	أحمد السعدون	استكمل فترة ولايته
الثامن	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ - ٤ أيار/مايو ١٩٩٩ (١٩٩٦ - ١٩٩٩)	١٠٧,١٦٩	٨٣,٤	٢٣٠	٢٥	٣٦ بالمئة (١٨) مندوباً جديداً)	أحمد السعدون	ثالث تعليق لأعمال المجلس
التاسع	٣ تموز/يوليو ١٩٩٩ (١٩٩٩ - ٢٠٠٣)	١١٢,٨٨٢	٨١	٢٨٨	٢٥	٥٠ بالمئة (٢٥) مندوباً جديداً)	جاسم الخرافي	استكمل فترة ولايته
العاشر	٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣ - ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦ (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)	١٣٦,٧١٥	٨١	٢٤٦	٢٥	٤٨ بالمئة (٢٤) مندوباً جديداً)	جاسم الخرافي	رابع تعليق لأعمال المجلس
الحادي عشر	٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ - ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٨ (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)	٣٢٧,٢٨٧ (١٨٦,٨٤٥) من النساء)	٦٦	٢٤٩ (٢٧) مرشحاً)	٢٥	٣٨ بالمئة (١٩) مندوباً جديداً) (بالفوز)	جاسم الخرافي	خامس تعليق لأعمال المجلس
الثاني عشر	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ - ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)	٣٦١,٦٨٤	تقريباً ٦٠ بالمئة	٢٧٥ (٢٧) مرشحاً)	٥	٤٤ بالمئة (٢٢) مندوباً جديداً)	جاسم الخرافي	سادس تعليق لأعمال المجلس
الثالث عشر	١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩	٣٨٤٧٩٠ (٢١٠٠٠٠) من النساء)	تقريباً ٥٨ بالمئة	٢١١ (١٦) مرشحاً)	٥	٤٢ بالمئة (٢١) مندوباً جديداً) (بالفوز)	جاسم الخرافي	في فترة الولاية

المصدر: جُمعت هذه الأرقام من مصادر إعلامية ورسمية مختلفة.